التحقيق الأول: آثار بابل بين النهب والزحف العمراني

العنوان: تلال بابل المنسية: كيف يبتلع الإسمنت ذاكرة العالم؟

بقلم: "عين سومر"

على بعد كيلومترات قليلة من بوابة عشتار التي تدر الملايين كواجهة سياحية، تجري أكبر عملية محو لذاكرة تاريخية في العصر الحديث. أكثر من ٣,٥٠٠ تل أثري غير مكتشف في بابل، كل واحد منها قد يكون مدينة سومرية أو أكدية، تُترك عمداً بلا حماية. إنها ليست مجرد سرقة للآثار، بل هي سياسة ممنهجة لدفن التاريخ تحت أساسات الفوضى العمرانية، حيث يتم بيع قطعة فخار عمرها ٤٠٠٠ عام بثمن بخس لا يتجاوز ٥٠٠ دولار في سوق سوداء رقمية تدار عبر تطبيقات مشفرة.

القضية أعمق من مجرد لصوص آثار. التحليل يكشف عن شبكة مصالح مترابطة. تشير سجلات مفتشية آثار بابل الرسمية إلى وجود **(١٢٤٧)** موقعًا مسجلاً فقط. لكن تحليل صور الأقمار الصناعية المقارن بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٥، والذي قمنا بتكليف جهات متخصصة به، يظهر أن ٤١% من التلال الأثرية غير المسجلة والمحيطة بالمواقع الرسمية قد تعرضت لتجريف جزئي أو كلي.

الشهادة التي أدلى بها "الحاج كاظم" ليست حالة فردية، بل نمط متكرر. لقد قمنا بتتبع مسار ثلاث عمليات بيع تمت في ناحية الكفل عبر منتديات مغلقة على

الإنترنت، حيث عُرضت أختام أسطوانية وصفت بأنها من "تلول بابل غير المكتشفة". تم بيعها بمبالغ تتراوح بين **٤٠٠ و ١,٥٠٠ دولار** لمشترين من خارج العراق.

المسؤولية لا تقع على عاتق اللصوص فقط. وثيقة داخلية من وزارة الإسكان والبلديات، تحمل الرقم **(م.ب/٢٠٢٢/٧٧)**، توصي "بتسهيل إجراءات تمليك الأراضي الزراعية المحيطة بالمناطق الأثرية لحل أزمة السكن". هذه التوصية، التي تبدو إنسانية، هي في الحقيقة غطاء قانوني يسمح للمتنفذين بالاستيلاء على هذه الأراضي وتحويلها إلى عقارات، مما يجعل التنقيب المستقبلي مستحيلاً. إنها جريمة مزدوجة: سرقة الماضي وتدمير المستقبل.

إن ما يحدث في بابل ليس مجرد إهمال، بل هو "قتل عمد" للتاريخ. فبينما ترصد اليونسكو المواقع الكبرى، تموت آلاف المواقع الصغيرة في صمت. الحكومة المحلية، بقراراتها غير المدروسة، تتحول من حارس للتاريخ إلى شريك في الجريمة. السؤال الذي يجب أن تطرحه السفارة والمنظمات الدولية ليس "كيف نوقف النهب؟"، بل "من المستفيد من تحويل أرض بابل الأثرية إلى مجرد عقارات سكنية لا قيمة لها؟" .